دور سوق العراق للأوراق المالية في تخفيض نسبة البطالة

The role of Iraq market of the financial documents for decreasing the average of unemployment

م. م. أياد حماد عبد
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الانبار

م . م . أ .أحمد حمدي احمد
كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

الملخص

العراق بلد الخيرات المتنوعة سواء كانت طبيعية أو زراعية أو صناعية وغيرها وفيه الكثير من مصادر الرفاه والرقي بما يسد حاجة أبنائه ويزيد لأعوام قادمة، تراه اليوم بعد أن عبث به العابثون أصبح مهدماً وخاوياً تطاله الديون و العوز و الحاجة لماذا؟ سؤال قد يتبادر إلى أذهاننا لماذا؟ بلد من أهم البلدان المصدرة للبترول وثاني دولة من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، أصبح اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته من الدول المجاورة وهي دول معظمها غير نفطي فكيف يحصل ذلك؟ لا غرابة أبداً في ذلك حيث إن مثل هذا البلد (العراق) والذي تطاله طائلة الديون واقتصاده منهاراً تماماً ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها أن كل هذه الظروف أبسط ما يطلق عليها (قاسية) ونتيجة لتلك الظروف الصعبة فقد أفرزت عدة مشاكل من أهمها مشكلة البطالة والتي سوف نحاول في بحثنا هذا أيجاد ولو حلول بسيطة لتخفيف نسبتها وليس لمعالجتها لأن علاجها يتطلب إمكانيات مادية وبشرية واقتصادية وأمنية غير متوفرة في الوقت الحاضر في العراق على أمل أن تتوفر في المستقبل ويمكن معالجة هذا المرض الخطير.

وتنبع أهمية البحث من جانب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي سيشهدها العراق إذا ما أستطاع سوق العراق للأوراق المالية وغيره من المؤسسات المالية المصرفية من تخفيف نسبة البطالة المرتفعة جداً، والعمل على استيعاب أفواج العاطلين عن العمل من خلال أقامة المشاريع وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتفعيل القانون رقم (13) لسنة 2006 كل ذلك سيترك الأثر الإيجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني العراقي.

Abstract

Iraq is the country of wealth weather its natural , agricultural or industrial . In Iraq we find the source of prosperity which is enough for its people and increase for more years .

After the accupation 2003 ,Iraq is full of unemployment, credit and needs. why?

After beigen the second country of the world in spare oil .Iraq now is importing the oil from the countries which are really importing it why ?

We can call those had circumstances as (severe) resulting unemployment.

This research deals with some resolution as an interim treatment because of the disability of security and economy nowadays .

This research illustrates the development of policy , economy , society and security , if we can get rid of unemployment by developing the Iraqi monetary stocks and operates the unemployees by establishing projects and encouraging the foreign investment and also activate the resolution number (13) in 2006 . All these factors will have the benefit for the Iraqi society.

المقدمة

نشأت سوق الأوراق المالية في العراق أبان تأسيس الحكم الوطني في عام (1921)، حيث عرف العراق أولى خطوات نشوء الأوراق المالية حيث جرى في العام المذكور تأسيس أول شركة مساهمة استنادا إلى قانون الشركات الهندي الصادر عام (1913) الذي طبقه العراق عقب الاحتلال، وبعد ذلك صدر قانون بورصة التجارة رقم (65) لعام (1936) ثم أوقف العمل به عام (1938) .

وفي عام (1943) صدر قانون التجارة رقم (60) الذي أشتمل على أمور تتعلق بتأسيس البورصة الا انه لم يتيسر التطبيق العملي لهذا الموضوع، و استمرت القوانين بالصدور و الإلغاء خلال الأعوام (1956)– (1964) – (1975) إلى أن صدر قانون رقم (24) لسنة (1991) الذي نظم عمل تداول الأسهم في السوق المالية، وبعد ذلك ألغي العمل بموجب الأخير بصدور أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (74).

ومن خلال هذه المقدمة البسيطة عن سوق العراق للأوراق المالية نحاول أن نربط عمل السوق لمشكلة تهددنا جميعاً وخصوصاً الطبقة المتوسطة العمر، مشكلة اجتماعية واقتصادية و أخلاقية لا بل وحتى دينية يمكن أن تنعكس سلباً على واقع حال البلد الذي تستشري به هذه المشكلة، ألا وهي البطالة، حيث أنها من أعقد المشاكل التي تواجه البلدان والحكومات وخاصة بلدان وحكومات ما يسمى بالعالم الثالث.

العراق بلد الخيرات المتنوعة سواء كانت طبيعية أو زراعية أو صناعية وغيرها وفيه الكثير من مصادر الرفاه و الرقي بما يسد حاجة أبنائه ويزيد لأعوام قادمة.

تراه اليوم بعد أن عبث به العابثون أصبح مهدماً وخاوياً تطاله الديون و العوز و الحاجة لماذا؟ سؤال قد يتبادر إلى أذهاننا لماذا؟ بلد من أهم البلدان المصدرة للبترول وثاني دولة من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، أصبح اليوم دولة مستوردة للنفط ومشتقاته من الدول المجاورة وهي دول معظمها غير نفطي فكيف يحصل ذلك؟ لا غرابة أبداً في ذلك حيث ان مثل هذا البلد (العراق) والذي تطاله طائلة الديون واقتصاده منهاراً تماماً ومرافقه مدمرة وبنيته التحتية تحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة بنائها، إن كل هذه الظروف أبسط ما يطلق عليها (قاسية) ونتيجة لتلك الظروف الصعبة فقد أفرزت عدة مشاكل من أهمها مشكلة البطالة والتي سوف نحاول في بحثنا هذا أيجاد ولو حلول بسيطة لتخفيف نسبتها وليس لمعالجتها لأن علاجها يتطلب إمكانيات مادية وبشرية واقتصادية وأمنية غير متوفرة في الوقت الحاضر في العراق على أمل أن تتوفر في المستقبل ويمكن معالجة هذا المرض الخطير.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من جانب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي سيشهدها العراق إذا ما أستطاع سوق العراق للأوراق المالية وغيره من المؤسسات المالية المصرفية من تخفيف نسبة البطالة المرتفعة جداً، والعمل على استيعاب أفواج العاطلين عن العمل من خلال أقامة المشاريع وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتفعيل القانون رقم (13) لسنة 2006 كل ذلك سيترك الأثر الايجابي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والأمني العراقي.

هدف البحث

تبيان مدى أهمية وفاعلية سوق العراق للأوراق المالية بالنهوض بواقع الاقتصاد العراقي المتردي، حيث إن تفعيل القوانين الخاصة بسوق العراق للأوراق المالية وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي ستؤدي حتماً إلى خلق فرصة عمل جديدة وبسرعة، حيث ستقام مشاريع جديدة وبالتالي هذا سيؤدي إلى خفض نسبة البطالة ولو بشكل جزئي.

فرضية البحث

لم يؤدي سوق العراق للأوراق المالية بوصفه إحدى المؤسسات المالية دوره بالنهوض بالاقتصاد العراقي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي فأنه لم يساهم في تخفيض نسبة البطالة في العراق.

بيانات البحث

تمتد السلسة الزمنية المستخدمة لاختبار فرضية الدراسة من (2003–2006) وهي أقصى مدة أستطاع الباحث الحصول عليها من المصادر الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر علمية ناقشت وبحثت موضوع البطالة في العراق.

منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث على ثلاثة محاور رئيسية: يتضمن الأول منها التعريف بسوق العراق للأوراق المالية وبيان أبرز المؤسسات والشركات المساهمة العاملة في هذا السوق، ومن ثم ننتقل إلى المحور الثاني والذي سيناقش فيه البحث البطالة وأسبابها في الاقتصاد العراقي وخاصة في مرحلة ما بعد الاحتلال من خلال تقييم واقعي لمستويات البطالة.

ومن ثم ينتقل البحث إلى المحور الثالث والأخير والذي سيوضح فيه مجموعة من الخطوات العملية لتخفيض معدلات البطالة من خلال تنشيط عمل سوق العراق للأوراق المالية. ومن ثم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات اللازمة لتخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي من خلال مؤسساته المالية وخاصة غير المصرفية منها والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية.

أولاً: سوق العراق للأوراق المالية

تؤكد معظم الأدبيات الاقتصادية والمالية أن الاقتصادات المتطورة والناجحة هي تلك التي نجحت في أيجاد الوسائل والأدوات الميسرة لتمكين الأفراد من الدخول الميسر إلى الأسواق المالية.

وبمعنى أخر يمكن القول على اقتصاد ما بأنه أصبح ناجحاً ومتطوراً اذا وفر وسائل تمكن صغار المدخرين من الاستثمار في الأسواق المالية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعد الاقتصاد ناجحاً أذا ما توفرت عوامل تساعد على توسيع قاعدة الادخار عبر توفير المحفزات الطبيعية لأصحاب الدخل المحدود وصغار المدخرين مما يوفر أمكانية أعلى وأشمل في تمويل الاستثمارات الجديدة، وهذا ما يعرف بـ ((ديمقراطية رأس المال)) (*)

ومن خلال هذه المقدمة البسيطة يمكن تحديد أهم سمات وملامح عمل السوق المالية في العراق بالاتي:- (الحسيني، 2006، p: 69)

1- أرتفع عدد الشركات المدرجة من القطاع الخاص و المختلط من (64) شركة حينما فتح السوق أبوابه للتداول في عام (1992) إلى ما يزيد على (120) شركة في مطلع عام (2003).
2- بلغ حجم التداول عام (1999) ما يقارب الـ (30) مليار دينار عراقي ثم أرتفع إلى ما يقارب الـ (50) مليار دينار عراقي عام (2000) أو ما يعادل الـ (25) مليون دولار بافتراض أن سعر الصرف (2000) دينار للدولار الواحد في عام (2000) أي أن المعدل البسيط لحجم التداول في الجلسة الواحدة كان بحدود (150000) إلى (170000) دولار.
3- بلغت القيمة الرأسمالية للسوق ما يعادل (200) إلى (250) مليون دولار تقريباً قبل إغلاق السوق في عام (2003).
4- بلغ عدد شركات الوساطة المجازة وبضمنها المصارف التي منحت أجازات عند التأسيس ما يناهز الـ (50) أجازة (لمزيد من التفاصيل أنظر: قانون الأستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006).

(*) سميت ديمقراطية رأس المال لأنها سمحت للأفراد العاديين وعلى نطاق واسع أن يصبحوا مالكي أسهم وسندات في الشركات الرابحة سواء المحلية منها أو العالمية.

5- بلغ المتوسط البسيط لإيراد شركات الوساطة (بافتراض التساوي في العمل) مبلغاً قدره (50) دولار فقط في الجلسة الواحدة قبل الضريبة وبعد احتساب حصة السوق من العمولة.

وتبدوا الإنجازات السابقة خلال فترة تناهز العشر سنوات متواضعة جداً ومخيبة للآمال كونها لا تتناسب على الإطلاق مع حجم الاقتصاد العراقي وظل سوق المال العراقي يتخبط وفي حالة من عدم الاستقرار إلى أن أغلق في 2003/4/9 مع دخول قوات الاحتلال إلى العراق، وفي (2004/4/18) حل ما يعرف اليوم بسوق العراق للأوراق المالية محل سوق بغداد للأوراق المالية بموجب القانون المرقم (74) وبدأ العمل فعلياً ورسمياً في (2004/6/24)، ووضع سياسات وخطط كفوءة باتجاه تدعيم آليات عمل سوق العراق للأوراق المالية في ظل مستجدات البيئة العراقية الاقتصادية الجديدة وما تنطوي عليه من التحول نحو السوق، وبلغ عدد الشركات المدرجة في أول جلسة رسمية (15) شركة فقط وقد تضاعف العدد ليصل إلى (76) شركة في نهاية تشرين الأول (2004)، وسوق العراق هو تنظيم ذاتي وقانوني ويتمتع باستقلال مالي وأداري، وهو لا يهدف إلى تحقيق الأرباح، وهو ذو عضوية مستقلة وعلاقته بالغير علاقة تجارية بحتة.

وفي إطار بحثنا هذا حول مدى وامكانية سوق العراق للأوراق المالية في تخفيض نسبة البطالة المستشرية جداً في الاقتصاد العراقي، فان للسوق المالية دوراً بارزاً حيث أن هنالك علاقة وثيقة ما بين الاستثمار وخاصة المالي منه وبين النمو الاقتصادي، وبما إن الاقتصاد العراقي قد عانى من اختلالات هيكلية كبيرة تتمثل بقلة المدخرات نتيجة للارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك نتيجة لانخفاض الدخل والتي أثرت بشكل كبير في الاستثمار، مما دفع بالاتجاه نحو الخارج من أجل الحصول على القروض لتمويل العمليات الاستثمارية غير المجدية، وهذا ترك العراق يرضخ تحت مديونية كبيرة، فقد مر العراق بحروب طاحنة كلفته خسائر اقتصادية معلنة بقيمة (830) مليار دولار منها (450) مليار دولار خسائر الحرب العراقية الإيرانية و(230) مليار دولار خسائر الغزو العراقي للكويت و(150) مليار دولار خسائر عائدات النفط غير المتحققة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية و الحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق خلال الـ (13) عاماً المنصرمة (الموسوي، على الموقع الاتي: www.Uluminsania.net) .

كل ذلك كان له الأثر على ارتفاع نسبة البطالة من (33%) من أجمالي القوى العاملة في عام (2004) إلى أكثر من (75%) في عام (2006) وبالتالي فأن العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية وتفعيل قانون رقم (13) لسنة (2006) وخاصة المادة (2) منه الفقرة (3) والتي تنص على ((ضرورة تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق و توفير فرص عمل للعراقيين)). (لمزيد من التفاصيل أنظر: قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006) كل ذلك سيترك الأثر الايجابي في توفير التمويل الاستثماري المطلوب لرجال الأعمال العراقيين، إذ أن مجتمع رجال الأعمال العراقي ضعيف من حيث الإمكانيات التمويلية، وعليه فأن أقامة سوق مالية متطورة سيساعد رجال الأعمال في توفير تلك الأموال لغرض أقامة المشاريع الاستثمارية وبالتالي سوف يعمل السوق بهذه الطريقة على خفض نسبة البطالة من خلال تشغيل الأيدي العاملة العاطلة في هذه المشاريع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأن وجود سوق مالية متطورة وواسعة سوف تعمل على تعبئة المدخرات و توجيهها نحو مشاريع استثمارية مجدية، حيث يتصف الاقتصاد العراقي بصغر حجم الادخارات فضلاً عن انخفاض معدل الكفاءة الحدية لرأس المال، لذا فهو غير قادر على الدخول في مشاريع استثمارية، ويفضل المستثمرين شراء أوراق مالية على قدر أموالهم وهذا يترك تداعياته التي تتمثل بزيادة رؤوس الأموال للشركات الاستثمارية ومن ثم زيادة رؤوس الأموال للشركات الاستثمارية

ومن ثم زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد العراقي والذي سينعكس بدوره على زيادة معدل التوظيفات ومن ثم على الدخل القومي وخفض نسبة البطالة تلقائياً ولو بشكل جزئي .

ثانياً : البطالة و أسبابها في الاقتصاد العراقي

البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية منذ أقدم العصور، حيث حاولت الدول الأوربية منذ عصر النهضة أيجاد الحلول لها وفق صيغة العرض و الطلب، وإزاء الاكتشافات الجغرافية وظهور الاستعمار الذي أدى إلى توسع في تجارة الرقيق كأيد عاملة رخيصة لاستخدامها للعمل في أوربا وفي المناطق المستعمرة وبشكل خاص المستوطنات الأوربية في أفريقيا.

وعلى الرغم من التقدم الهائل ظلت البطالة تؤرق الاقتصاديين و السياسيين خاصة بعد تطور مفهوم حقوق الإنسان و انتشار الديمقراطية فبقيت البطالة على حالها في الدول النامية بل زادت سوءاً بسبب التخلف و البدائية في الصناعة والزراعة و الإنتاج ... الخ، بل تنوعت البطالة من بطالة كاملة إلى بطالة جزئية والى بطالة مقنعة وهذا ما يعاني منه الاقتصاد العراقي حالياً.

والبطالة على اختلاف أشكالها تؤدي إلى هدر كبير لطاقات المجتمع ولهذا تعمل المجتمعات التي تحرص على التنمية في بلدانها للتخلص من البطالة بأشكالها وإشكالاتها وذلك بإيجاد الكثير من فرص العمل و تطوير أساليب العمل الإداري وتوجيه الفائض من الأيدي العاملة نحو الأعمال الإنتاجية ويؤكد الكثير من الاقتصاديين أن التأثير السلبي للبطالة على مسارات الدخل الوطني كبير لذا تحرص كل دول العالم وفي شتى مقاييس اقتصاد الدولة، وخصوصاً الدول التي اقتصادها عادة متخلف للتقليل من تأثير البطالة السلبي كونه مؤشراً على إن الموارد المتاحة لم تستغل بالشكل الصحيح ومنها المورد البشري وبالتالي يؤدي إلى تعطيل بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني(*).

من جانب أخر فأن البطالة واحدة من أسباب الاختناقات التي تؤثر سلباً في الاقتصاد الوطني أي بمعنى أخر إن هناك مجموعة من الأسس التي تحرك الاقتصاد الوطني، وهكذا يكون الجهد البشري أحد الدوافع الأساسية المساهمة في تطوير الدخل الوطني.

وهنا لا بد من الإشارة إلى التدهور الاقتصادي الذي مر به القطر في الحقبة المنصرمة خاصة قبل نيسان (2003)، والتي كان لها الأثر الأكبر على تعميق الهوة وزيادة نسبة التضخم والبطالة في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث أغلقت العديد من المصانع و المنشات الصناعية أبوابها قبل التاسع من نيسان (2003) بحكم السياسة المنهجية والمريعة والتي كانت السلطة تتبعها حيث انعكست هذه السياسة على الأوضاع السياسية والصحية والاجتماعية وعموم الأوضاع المعيشية والتي انعكست عنها إغلاق العديد من المصانع و الورش الإنتاجية أبوابها والتي قدر عددها عام (1990) بـ (59413) وحدة صناعية ليصبح العدد الإجمالي (24315) وحدة عام (1994) و(17500) وحدة عام (2001) و(11409) عام (2002) وأخر إحصائية كانت (9615) عام (2003) حتى شهر شباط من السنة المذكورة، حيث ارتفعت نتيجة لذلك معدلات البطالة إلى حد وصل إلى (60%) من أجمالي القوة العاملة. (عطوق، على الموقع الالكتروني الاتي: www.rezgar.com)

(*) لقاء خاص مع الاستاذ الدكتور علي العبيدي عميد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية في 2007/5/23.

وخططت وزارة الشؤون الاجتماعية عام (2000) فقط لتشغيل (150) ألف شاب على الأقل في الخدمات و المرافق الحكومية لكنها لم تفلح حتى نهاية العام في تشغيل سوى (20) ألف أي ما يعادل ما نسبته (13,5 %) من السقف المخطط مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية خاصة بين الذكور، ومع الهبوط الحاد لقيمة الرواتب ترك العديد من العراقيين أعمالهم الأصلية لينخرطوا في النشاط الإنتاجي الواسع ودفع المتخصصين والمتعلمين للهجرة.

والجدول أدناه يبين مستويات البطالة والبطالة الجزئية في عدد من محافظات العراق بسبب انخفاض الدخل وساعات العمل القصيرة وكما يأتي:

جدول رقم (1)

مستويات البطالة الجزئية بسبب انخفاض الدخل وساعات العمل القصيرة (نسبة مئوية)			
المحافظات	البطالة %	بطالة جزئية	بطالة جزئية
		ساعات عمل قصيرة %	دخل منخفض%
بغداد	46.7	35.6	36.8
ذي قار	46.2	34.2	24.6
المثنى	28.2	33.2	36.5
البصرة	15.5	19.5	21.1
ميسان	30.5	20.9	19.1
القادسية	22.8	21.2	16.3
ديالى	31.3	26.8	30.1
صلاح الدين	22.3	18.9	11.6
بابل	37.6	27.8	15.6

الجدول من أعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات مؤسسة الإحصاءات المركزية 2003.

ونظراً لظروف الحرب الأخيرة على العراق وما أعقبها احتلال وما ترتب عنه من أحداث شغب و تخريب في عموم الاقتصاد العراقي فقد أدى ذلك إلى التوقف الكامل لمستوى النشاط الاقتصادي المتمثل بالفعاليات الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية مع انخفاض ملموس في الموارد المالية للحكومة وتسريح أعداد كبيرة من منتسبي دوائر الدولة ومؤسساتها الإعلامية والعسكرية والأمنية والتي كانت تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل ما أفرز بعض المواصفات المهمة التي تميز وضع سوق العمل في العراق وهي (الكبيسي، على الموقع الالكتروني الاتي: www.ALtakhtit development.com):

1- معدل نمو سكاني مرتفع جداً نتجت عنه مجموعة شابة من السكان حوالي (40%) ممن هم دون الخامسة عشرة من العمر مما أدى إلى معدل نمو مرتفع جداً في القوى العاملة .
2- ارتفاع معدل البطالة بحوالي (43.8%) في عام (2004) وبخاصة الفئة العمرية (15-24) سنة.
3- على غرار عدد من دول المنطقة توجد درجة عالية من التفاوت بين الجنسين من حيث معدلات المشاركة و الاستخدام.
4- عدم مساهمة المنشآت الخاصة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على حد سواء بامتصاص جانب من البطالة وتقليص عدد العاطلين عن العمل إذ لم يقم القطاع الخاص بأي دور يذكر في هذا الجانب في

الوقت الذي كانت فيه الآمال معلقة على هذا القطاع للقيام بدوره الفاعل في مجال امتصاص البطالة وتحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية.

5- تشكل عمالة القطاع العام (الحكومي) حوالي (35%) من اجمالي الاستخدام للقوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

6- لم تساهم المنشآت الصناعية بأي دور في مجال تشغيل القوى العاملة وهذا يعود لجملة أسباب تتعلق بالسياسة العامة للنظام السابق وسياسة المنشات نفسها.

7- أن عمالة القطاع الخاص تتركز في جانب أساسي في نشاط الزراعة والخدمات في الوقت الذي تتطلب فيه أن توجه هذه العمالة إلى الأنشطة الإنتاجية السلعية بما يحقق التنوع في بنية الاقتصاد العراقي وعدم اختصار ذلك على التركيز على القطاع النفطي من أجل مغادرة و القضاء على ما يوصف بأحادية الاقتصاد العراقي (تقرير مؤشرات الاقتصاد العراقي، 2004[1] .

ثالثاً : خطوات عملية لتخفيض نسبة البطالة من خلال سوق العراق للأوراق المالية

لو أخذنا بنظر الاعتبار ما ذكرناه في الفصلين السابقين لعلمنا بشكل جلي أن أهم مسببات البطالة في العراق هو دخول العراق في حروب عدة دمرت اقتصاده وبناه التحتية. الا أن هناك عوامل من شأنها زيادة البطالة و من الضروري ذكر هذه العوامل وهي (الموسوي : مصدر سبق ذكره) :

1- الركود الاقتصادي وهو عامل مهم ومؤثر في العملية الاقتصادية بحيث ينحسر الطلب على الأيدي العاملة نتيجة لهذا الركود وبالتالي فأنه يؤثر مباشرة على العملية الاقتصادية للفرد من خلال قلة الطلب على (العمالة).

2- تعرض الشركات والمعامل الإنتاجية إلى الخسائر بسبب العامل الأول (الركود الاقتصادي) مما يسبب تسريح العاملين في القطاعات الاقتصادية وبخاصة (الأهلية) منها.

3- سوء الإدارة وهو من العوامل الأساسية في سعة حجم البطالة وازدياد طوابيرها، حيث أن من واجب الدولة تقسيم الكادر البشري الذي هو مؤهل للقيام بالأعمال (القوى العاملة) على فترات زمنية مدروسة ومبرمجة تلائم الظروف التي يمر بها البلد – فهناك الخطط القصيرة و المتوسطة و البعيدة الأمد وهي تحتاج الى أيد غير ماهرة وأخرى ماهرة وكادر متقدم كالمهندس و الطبيب و العالم ... الخ.

4- عدم توفير فرص للتعين في وزارات ودوائر الدولة ومعاملها بالرغم من احتياج تلك الوزارات للتعيين مثل التعليم، الصحة، الزراعة وبقية الوزارات الحديثة والتي لا يتعدى كادرها الخمسين موظفاً.

5- تسريح أصحاب العقود المؤقتة في الكثير من المعامل والشركات بسبب قلة أو توقف الإنتاج فيها مثل معامل الغزل و النسيج، الشركة العامة للخياطة، شركة الزيوت النباتية وشركات أخرى كثيرة.

6- هنالك بعض المعالجات التي قامت بها الدولة مثل تشغيل الطلبة في التنظيف وهي برأينا حالة سلبية أكثر مما هي إيجابية لأن الشخص الذي يتعود على مصروف يومي معين ليسد بعض احتياجاته فأنه من الصعب أن يقنع في وقت لاحق بحد معين للدخل يقل بشكل نسبي كبير عن معدل دخله السابق حينما يعمل في التنظيف وهذا يؤدي الى أصابته بالإحباط و الحسرة وعدم الرضا.

ومما تقدم فأن جملة الأسباب التي أدت إلى مثل هذه الإشكاليات لا بد من معالجتها بإستراتيجية قائمة على تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد سوق بشكل متدرج وتبقى الدولة هي المشرفة على مسار عملية التحول الاقتصادي مع أعطاء القطاع الخاص دوره القيادي بشكل يواكب قوته الاقتصادية، والسماح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار بما يعزز تطوير الاقتصاد و التخلص، من البطالة، وفي أطار بحثنا هذا لا بد من أن نوضح كيفية مساهمة سوق العراق للأوراق المالية في هذا التحول لما لهذه السوق من ثقل على واقع الاقتصاد العراقي رغم أنها تعاني من بعض الفتور في العمل ولكن من الممكن أن تساهم ولو بشكل يسير في معالجة مشكلة البطالة في العراق وتخفيض نسبتها، وهنالك جملة من المعالجات لهذه المشكلة يمكن أجمالها بما يأتي:

1- العمل على تشجيع العمل الزراعي من خلال تقديم سوق العراق للأوراق المالية قروضاً خاصة لهذا القطاع، وتشجيع العمل في الزراعة من خلال المزارع الجماعية وتقسيم وإيجار الأراضي الزراعية وفق عقود تبرم بين الدولة و المزارع بحيث تكون ذات مردود ايجابي للطرفين.
2- الحد من ظاهرة الاستيراد العشوائي للبضائع التي يحتاجها المواطن والتي يمكن تصنيعها داخل القطر و توفير مستلزمات تصنيعها بصورة أحسن أجمل وأرقى من المستورد، وفي هذا المضمار يمكن أن يلعب سوق العراق للأوراق المالية دوراً مهماً وحيوياً من خلال تقديم القروض والتمويل للقطاعين العام والخاص بحيث يمكن أعادة فتح المعامل المغلقة وانشاء معامل جديدة لإنتاج البضائع الضرورية بدلاً من استيرادها وهذا بدوره سوف يمتص جزء من البطالة من خلال تشغيل الكثير من الأيدي العاملة في مثل هذه المشاريع.
3- إلزام الشركات الأجنبية التي يستورد منها العراق بضائع يمكن أن تصنع في العراق بفتح شركات إنتاجية داخل العراق لحمل امتيازا من الشركات الأصلية، وهنا لا بد من تفعيل قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006)، وأيضاً سيعمل سوق العراق للأوراق المالية بدوره لتسهيل هذه المهمة من خلال تقديم التسهيلات لهذه الشركات والسماح لها في التداول في سوق العراق للأوراق المالية وتحقيق أرباحاً مجزية لهذه الشركات والتي ستعمل من خلال المعالجة المذكورة على امتصاص جزء من البطالة أيضاً.
4- فتح مشاريع إنتاجية جديدة وخاصة التي تحتاج إلى أياد عاملة غير ماهرة مثل (مجازر الدواجن) حيث توفر (اللحم وبيض المائدة) ونحن بأمس الحاجة لهذه المواد والتي نستوردها بكثرة من البلدان الأخرى، حيث يمكن للسوق المالية في العراق تمويل مثل هكذا أنواع من المشاريع وتوفير الدعم و المشورة لها مما يعود بالفائدة على الاقتصاد العراقي وسيعمل على رفع معدلات نمو الاقتصاد العراقي وتحقيق نسبة البطالة فيه.
5- تسهيل مهام المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال العراقيين أو الأجانب من الدخول إلى سوق العراق للأوراق المالية وفق قوانين وشروط صناعية وزراعية وتجارية جديدة على أن تكون تلك المشاريع ذات رؤوس أموال ضخمة بحيث تغطي المشروع المراد أقامته وإنجاحه والذي سيسهم أسهاماً فاعلاً في احتواء أكبر عدد من العمالة العراقية، إضافة إلى الانتعاش الاقتصادي من خلال طرح المنتجات التي تنتجها تلك الشركات وتحريك الاقتصاد الراكد الذي تنسحب عليه عوامل

اقتصادية شتى وفي العديد من مسالك الحياة اليومية كالنقل والمواصلات والبناء و الكهرباء وبقية مستلزمات ومكملات البناء الاقتصادي الأخرى .

6- معالجة التضخم وارتفاع معدلات الأسعار وذلك من خلال تفعيل عمل سوق العراق للأوراق المالية من خلال التشجيع على الادخار وتوجيه هذه المدخرات إلى مشاريع استثمارية و إنتاجية ستعمل على امتصاص جزء كبير من البطالة هذا من ناحية، وتحسين مستويات الأجور والرواتب للعاملين من ناحية أخرى وهذا يقع على عاتق الدولة من خلال أعادة النظر في القوانين والقرارات الخاصة بهذا الشأن.

ان الحلول كثيرة ومتعددة في بلد مثل العراق لحل مشكلة البطالة لسبب مهم ورئيسي وهو أن العراق بلد غني واقتصاده متين، بالإضافة إلى أن الاقتصاد المبرمج المتطور لا بد وأن تكون نتائجه إيجابية حتماً فلا بد من استخدام العقل المدبر والمال المتوفر والتأكيد على ضرورة وجود سوق مالية متطورة وواسعة وعميقة يمكنها المساهمة بشكل فاعل في حل المشاكل الاقتصادية والارتقاء بالاقتصاد إلى أعلى المستويات من النمو.

الاستنتاجات و التوصيات

- **الاستنتاجات:**

1- لا يزال سوق العراق للأوراق المالية سوقاً ضعيفاً من حيث بنيته الهيكلية ومن حيث بنيته المالية وكذلك بنيته المؤسساتية و القانونية أيضاً حيث أن هنالك الكثير من القوانين و القرارات السابقة لا يزال السوق يعمل بموجبها مما أدى إلى تضارب تلك القوانين والقرارات مع القوانين والقرارات حديثة الصدور.

2- من خلال البحث ومن خلال الاطلاع على العديد من التقارير والدراسات الصادرة من مختلف الجهات الرسمية منها وغير الرسمية تبين أن نسبة البطالة مرتفعة جداً خاصة في الفئة العمرية المحصورة بين (15-45) سنة وهذا له بالغ الأثر في ازدياد نسبة الجريمة والإرهاب وانحلال الكثير من العوائل العراقية لأن هذه الفئة العمرية هي الفئة الشابة ولديها الكثير من الطاقات المكبوتة فأن لم تفجر هذه الطاقات بطريقة صحيحة فأن لها أثاراً عكسية ومردودات سلبية على الاقتصاد والمجتمع والأمن الوطني العراقي.

3- من خلال البحث الحالي وبعد الدراسة و التمحيق لا بد من ضرورة التأكيد على أن الدولة لها الأثر الكبير والواضح في زيادة نسبة البطالة، وذلك من خلال عدم توفير فرص العمل لكثير من الفئات العمرية وبخاصة الفئة العمرية سلفاً والتي لديها القدرة الجسدية والعقلية والنفسية للعمل ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا له بالغ الأثر في زيادة نسبة البطالة.

4- ضعف ومحدودية القطاع الخاص العراقي بما لا ينسجم و إمكانات الاقتصاد العراقي بسبب ضعف سوق العراق للأوراق وضعف المؤسسات المصرفية الأخرى وعدم توفير تسهيلات ائتمانية تشجع عمل القطاع الخاص مما أدى إلى تعطيل دور هذا القطاع الحيوي جداً والذي كان ممكناً أن يكون له دوراً مؤثراً وبارزاً في تخفيض نسبة البطالة في العراق.

5- هجرة الكثير من أصحاب رؤوس الأموال العراقية ورجال الأعمال بسبب الظرف الأمني المشوه وعدم الاستقرار السياسي في البلد وهذا له بالغ الأثر على ارتفاع معدلات البطالة، لأن الكثير من

المشاريع الاقتصادية والمعامل أغلقت مما أدى إلى تسريح مئات بل الاف العمال وزيادة نسبة البطالة.

- **التوصيات:**

1- ضرورة العمل على تطوير وتنمية وتحسين أداء سوق العراق للأوراق المالية بما فيه خدمة وصالح الاقتصاد العراقي، ولكي يؤدي دوره المنشود الفاعل في تخفيض نسبة البطالة في الاقتصاد العراقي.

2- تحويل الموارد الاقتصادية من خلال توجيه سوق العراق للأوراق المالية استثماراته وتحويلاته إلى البرامج والمشاريع الاقتصادية التي تتطلب استخدام العنصر البشري بكثافة بهدف امتصاص جانب من البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

3- ضرورة تركيز سوق العراق للأوراق المالية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها تتطلب استثمارات أقل مما هي الحال في المشاريع الكبيرة وتستقطب من ناحية ثانية جانب كبير من العمالة وهذا يعني استخدام كثافة عنصر العمل بدلاً من تكثيف رأس المال كما هو الحال في العديد من التجارب الاقليمية والدولية التي طبقت هذه الحالة.

4- ضرورة العمل على بناء القدرات التنظيمية والإدارية المناسبة لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

5- تعزيز قدرات المقاولين المحليين في تنفيذ المشاريع التي تتطلب عنصر العمل إلى جانب مساهمة القطاع الخاص بشكل عام لتنفيذ العديد من المشاريع الواردة ضمن حملة أعادة الاعمار التي سيشهدها القطر في المرحلة المقبلة.

6- تشجيع استخدام المستلزمات و المواد الأولية بدلاً من المستوردة في المشاريع التي تنفذ بموجب التسهيلات الدولية والقروض التي سوف توفرها مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة لإعادة اعمار العراق.

7- تعزيز دور البنية التحتية الأساسية وتطوير قطاع الخدمات بما يسهم في تلبية حاجة القطاعات الاقتصادية الأخرى هذا من جانب، ومن جانب أخر يساهم في امتصاص جانب كبير من البطالة المتاحة في الاقتصاد العراقي.

المصادر

1- أهم التحديات التي يواجهها العراق هو الشروع بسرعة وبخطى حثيثة في سياسات الإصلاح الاقتصادية، على الموقع الالكتروني الاتي: www.moutadyat.net
2- الحسيني، أحمد حمدي: دور سوق العراق لأوراق المالية في تشجيع الاستثمار دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 2006 .
3- الموسوي، جاسم: البطالة مشكلة اجتماعية خطيرة أسباب ونتائج وحلول، بحث منشور على اللموقع الالكتروني الاتي: www.Uluminsania.net
4 - لقاء خاص مع الاستاذ الدكتور علي العبيدي عميد كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية في 2007/5/23.
5- عطوق ،سلام إبراهيم،دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الاتي: www.rezgar.com
6- قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006.
7 – مؤسسة الإحصاءات المركزية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل و الشؤون الاجتماعية،العراق ، تشرين أول ، 2003 .
8 – الكبيسي ، باتع خليفة ، أسباب ومصادر البطالة في الاقتصاد العراقي، على الموقع الالكتروني الاتي: www.altakhtitdevelopment.com